

(٣٣)

معضلة

هي (٢) معضلة فلسفية لا تمس السياسة ، ولا الاقتصاد ، ولا التعليم ، ولا شيئاً من هذه المرافق التي يعنى بها الناس ، ويريدون الصحف اليومية

(١) أخطأ طه حسين في حمته على رجال الدين المسلمين في هذا الموضوع . فهل إنشاء كلية للغة العربية في الأزهر يرد مصر إلى حيث كانت في القرون الوسطى ؟ !
والعجب من صحيفة « كوكب الشرق » التي نشرت هذا المقال .

(٢) ٢١ - ٤ - ١٩٣٣ - عدد ٢٣٧٠

على أن نتحدث إليهم فيها . لا تمس شيئا من هذا ، وإنما تمس فرعاً من فروع الفلسفة العليا ، هو ما بعد الطبيعة أو ما وراء المادة كما يسميه الفلاسفة .

وأنا أريد أن أتحدث إليك في هذه المعضلة الفلسفية العليا ، وأنا ألتج عليك في ألا تخاف ولا تفزع ولا تنصرف عن هذا الحديث مخافة أن تجد فيه من العسر والمشقة ما لا تحب أن تجد حين تقرأ في الصحف أحاديث الصباح وأحاديث المساء ، فلن تجد مشقة ولا عسراً . ولعلك أن تجد فكاهة ولها ، لأن وزير التقاليد هو بطل هذه المعضلة الفلسفية العليا . ومجلس الشيوخ هو المدرسة التي عرضت فيها هذه المعضلة ، وحاول الفيلسوف العظيم أن يحلها فظفر من التوفيق بما لم يظفر به أنلاطون في الأكاديمية ، ولا أرسطاطليس في الليسيه ، ولا ديكارت في مدفته ، ولا أحد من الفلاسفة المعاصرين في مدرسة من المدارس ، أو مجمع من المجمع ، أو رواق من الأروقة .

وكل ما أطلبه إليك هو أن تمنح هذه المعضلة شيئاً من عنايتك ، وقسطاً من التفاتك وفراغ بالك ، فسأيسرها لك ، ولكن يحسن أن تعينني أنت على هذا التيسير .

المعضلة هي أن الحكومة تريد أن تشرف على الجامعة ، فكيف يكون هذا الإشراف ؟ وإلى من يكون هذا الإشراف ؟ أليكون لوزارة المعارف ؟ أم يكون لوزير المعارف ؟ وبعبارة أوضح ، أليكون لوزير المعارف من حيث هو وزير المعارف ؟ أم يكون لوزير المعارف من حيث هو الرئيس الأعلى للجامعة ؟

هذه هي المعضلة ، وأظنك توافقني على أنها خليقة بالعناية والتفكير ، خليقة بالخطابة والتجوير خليقة بالكتابة والتحرير ، خليقة بالجدال والنضال خليقة ببقل وقال ، خليقة بأن يتفق فيها مجلس الشيوخ جهداً عظيماً ،

وبأن يقف عليها وزير التقاليد قوته الهائلة ، وبراعته الرائعة وبلاغته التي لا تطلق .

وقد حقق مجلس الشيوخ أملنا فيه ، فقلب العضلة ظهرا لبطن ، وجاءها من حيث تجاء ومن حيث لا تجاء . وقال وزير المعارف فيها فأبدع ، وانصرف القوم بعد جدال طويل . وأكبر الظن أنهم لم يتفقوا ، وأكبر الظن أن بعضهم لم يفهم بعضا ، وأكبر الظن أن تبعة هذه العضلة تقع على أستاذنا الجليل أحمد لطفى السيد بك ، لأنه هو الذى أثار هذه العضلة أثناء وضع قانون من قوانين الجامعة ، فزعم أن لوزير المعارف صفتين : باحداهما يشرف على وزارة المعارف ، وبالأخرى يشرف على الجامعة .

وفهم الجامعيون عن مديرهم هذا الكلام لأن لهم بالفلسفة إلماما ، قد يكون قليلا ولكنه يمكنهم من فهمها أحيانا . فلما انتقل هذا الكلام من الجامعة إلى الوزارة ثم إلى مجلسي البرلمان ضاقت به الوزارة ، وأعرض عنه مجلس النواب ، وحاول أن يفهمه مجلس الشيوخ .

أما وزير المعارف فقد وجد هذه العضلة خصبة تمكن من الكلام وهو يحب الكلام ، وتمكن من الفلسفة وهو يكلف بالفلسفة ، وتمكن من الخطابة وهو يتهالك على الخطابة ، وتجعله هو مشكلة من مشاكل الفلسفة ومعضلة من معضلات ما بعد الطبيعة وما وراء المادة . فقبل العضلة واعتقها ، وضمها بين ذراعيه ، وما هى إلا أن تمتزج به ويمتزج بها ، ويصبح هو العضلة ، وتصبح العضلة هى وزير المعارف ، ويعجز الشيوخ عن فهم الوزير العضلة أو العضلة الوزير ! ويجد وزير التقاليد فى أن يفسر نفسه لمجلس الشيوخ فيقول ويقول ، ويطلق ويطلق ، ويردد على الشيوخ المحترمين أن له صفتين : فهو وزير المعارف ورئيس الجامعة ، فيجيبه أحد الأعضاء : ولكنك وزير المعارف فى الحالى . فيقول الوزير : نعم ، ولكن لى صفتين ، فأنا وزير المعارف ورئيس الجامعة . ويقول بعض الأعضاء الآخرين : ولكنك وزير المعارف حين تكون رئيس الجامعة . فيجيب

الوزير: نعم ، ولكن لى صفتين ، فأنا وزير المعارف ، وأنا رئيس الجامعة .
ويدور الوزير ، ويدور معه الشيوخ حتى يأخذ جميعا شيء من الدور الخفيف ،
فيصبح شيخ من الشيوخ : لست أدري ما عناية وزير المعارف بهذه
التشاور ؟

وهى فى حقيقة الأمر قشور منذ خرجت من الجامعة ووصلت إلى
الوزارة والبرلمان . فالفكرة الأولى فى هذه المعضلة هى ألا تكون بين
الجامعة ومكاتب وزارة المعارف صلة ما ، وأن تكون الصلة بين الجامعة
وشخص الوزير .

وقد خطر للجامعة فى يوم من الأيام (فى أيام العز) أن تتخذ للوزير
مكتبا فى دارها حتى لا تذهب أعمال الجامعة إلى ديوان الوزارة . فالفكرة
كما ترى فكرة عملية ، تقوم على حقيقة واقعة ، وهى أن وزارة المعارف
أعجز من أن تفهم المسائل الجامعية ، وأضيق عقلا من أن تصرفها فيجب
أن تقطع الصلة بينها وبين الجامعة . ولما كانت الجامعة معهدا من معاهد
الدولة ، لا بد أن يشرف عليه البرلمان ، والوزراء هم أداة البرلمان فى
الإشراف على أعمال الدولة ومصالحها ، فقد جعل وزير المعارف رئيسا
أعلى للجامعة يتكلم باسمها فى مجلس الوزراء ، ويتكلم باسمها فى مجلس
البرلمان .

هذه هى الفكرة الأولى ، وهى كما ترى يسيرة سهلة لا غبار عليها ،
ولا عسر فيها . ولكنها لم تكد تنتقل من الجامعة حتى عجز غير الجامعيين
عن فهمها ، فألغوا معناها واحتفظوا بالفاظها . ورأى وزير التقاليد أن
فى هذه الفكرة مجدا وفخرا يميزه من زملائه الوزراء ، ويقربه من رئيس
الوزراء ، فهو ذو صفتين وغيره من الوزراء ذو صفة واحدة ! وهو ذو
لسانين ، وغيره من الوزراء ذو لسان واحد . ورئيس الوزراء وحده هو
الذى يشبه فى ذلك بأن له صفتين ، فهو وزير ورئيس وزارة ! لذلك
حرص وزير التقاليد على هذه الفكرة الجامعية فى ظاهر الأمر ، ولم ينفذها

فى حقيقة الأمر ١ وليس أوضح دليلا على ذلك من أن مضبطة مجلس الشيوخ تنص فى صراحة على أن الذى تولى الدفاع عن قوانين الجامعة أمام لجنة المعارف فيه لم يكن جامعيًا ؛ لم يكن مدير الجامعة أصالة . لأن الجامعة لا مدير لها الآن ، ولا نيابة ؛ لأن مدير الجامعة بالنيابة مشغول عن هذا السخف فى أكبر الظن ، ولا سكرتيرها العام ، لأن سكرتيرها العام كان فى تونة أو فى الغردقة ليزور حفائر الجامعة فى الصعيد ؛ أو محطة الأحياء المائية على ساحل البحر الأحمر . أو ليفتش على أعمال الأساتذة الجامعيين هنا وهناك .

إنما الذى تولى الدفاع عن قوانين الجامعة هو السكرتير العام لوزارة المعارف الذى ليس بينه وبين الجامعة ، ولا ينبغى أن تكون بينه وبين الجامعة صلة ما ، لأنه من أعوان الوزير من إحدى ناحيتيه . لا من هاتين الناحيتين جميعا .

لوزير التقاليد إذن صفتان فى اللفظ ، وليس له فى حقيقة الأمر إلا صفة واحدة ، هى أنه عضو فى مجلس الوزراء ، أى وزير المعارف . وأظنك ترانى قد أطلت فى هذا الحديث . ولكنى معذور فى هذه الإطالة ، فقد أطال مجلس الشيوخ ، وأطال وزير التقاليد فى هذه المعضلة . وأقام كلاهما الدليل للمرة الثانية بعد الألف على أن الأمر فى مصر أمور ألفاظ وأشكال أكثر من أى شئ آخر ، فقد وافق مجلس الشيوخ بعد أن وافق مجلس النواب على قانونين من قوانين الجامعة فى غير مشقة ولا جهد إلا فى الألفاظ ، ومع ذلك فقد وقف بعض الشيوخ وقفة لا بد من إنصافها حين أبى على وزير المعارف أن ينقل أعضاء هيئة التدريس دون تقيد برأى مجلس الجامعة ، وقد أطال الرجل فى ذلك وألح ، رذهب فى الإطالة والإلحاح مذاهب مختلفة قيمة ، ولكن الأمر كان مقضيا ، فلم يجد الرجل إلا شيخين أو ثلاثة وافقوه على هذا الموقف ، وتم لوزير التقاليد ما أراد من طغيان . فأصبح رأى مجلس الجامعة استشاريا فى نقل الجامعيين ، لأن هذا المجلس الذى يتألف

من عشرين عضوا ، منهم وكيلان من وكلاء الوزارات ، ومنهم خمسة تعيينهم الحكومة ، ومنهم أربعة من عمداء الكليات ، وأربعة من وكلائهم ، وأربعة من أساتذة الكليات ذوى الكراسى . هذا المجلس كله لا يمكن أن يؤتمن على مصالح الجامعة ، فلا بد من إشراف الوزير عليه ! هذا المجلس كله لا يمكن أن يأمن من محاباة الجامعيين ، فلا بد من إشراف الوزير عليه ! هذا المجلس كله قاصر محتاج إلى الوصاية ، فلا بد من إشراف الوزير عليه !

ولست أنا الذى أقول هذا الكلام ، وإنما هو كلام قيل كله فى مجلس الشيوخ ، وأثبت كله فى مضبطة المجلس ، وسمعه كله مدير الجامعة بالنيابة ، وعميد كلية الحقوق ، وأقره كله مجلس الشيوخ ، وسبقه كله الجامعيون راضين أو كارهين ، بعد أن قبله كله مدير الجامعة بالنيابة صاحب السعادة الدكتور على باشا إبراهيم !

يجب أن يهنا الجامعيون الذين تكل إليهم مصر تعليمها العالى ، أى نقل الشاب من طور الشباب إلى طور الرجولة واحتمال التبعات . ويقر فيهم مجلس الشيوخ أنهم عرضة للمحاباة ، فهم محتاجون إلى المراقبة ، وأنهم قصر ضحفاء ، فهم محتاجون إلى الوصاية ، وأى وصاية ؟ وصاية رجل واحد ، هو وزير المعارف ! فيهم أساتذة الطب ، وأساتذة الحقوق ، وأساتذة الآداب ، وأساتذة العلوم . وفيهم موظفون غير جامعيين ، وكلهم يفترض فيه أن يكون مجربا ، قد انتفع بالتجربة ، وكلهم يفترض فيه أن يكون حسن الخلق ، رضى النفس ، نقى الضمير ، شريف السيرة ، ولكنهم على هذا كله ، بل لهذا كله عرضة للمحاباة ، فيجب أن يراقبوا ! وهم على هذا كله قصر فيجب أن يقام عليهم وصى ، وهذا الوصى هو وزير قد يكون عالما ، وقد يكون جاهلا . قد يكون ذكيا ، وقد يكون غبيا . قد يكون مستقيم السيرة ، وقد يكون معوج الحياة ، لأن مصادفات الظروف السياسية هى التى تضعه فى كرسى الوزير .

فالدولة لم تضع بعد قانونا كقانون الجامعة تبين فيه الشروط التي يجب أن تتم لمن يشغل منصب الوزارة . كما بينت الشروط التي يجب أن تتم لمن يشغل منصب الأستاذ . ووزير التقاليد يعلم حق العلم أنه قد استطاع أن يكون وزيرا ولن يستطيع أن يكون أستاذا في الجامعة إذا نفذ قانون الجامعة على وجهه ، ومع ذلك فوزير التقاليد الذي لا يستطيع أن يكون أستاذا في الجامعة وصى على الجامعيين والجامعيين يقبلون هذه الوصاية ، ويتسم لها اثنان من عمدائهم في مجلس الشيخ ! ما أشد تأثير المناصب في النفوس !

وأجمل من هذا أن وزير التقاليد أراد أن يدافع عن اعتداء الحكومة على الجامعة ، فاستدل بما يحدث في أوربا ، ولم يفتن مجلس الشيخ إلى أن الدليل لم يكن للوزير . وإنما كان عليه .

زعم الوزير أن القانون الفرنسي لا يسمح بنقل أحد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات إلا بعد أخذ رأى الوزير . فإذا كان هذا حقا فهو الذي يراد للجامعتنا ، لأن رأى الوزير فيه استشارى لاقطعى ، والرأى القاطع للجامعة ، لا للوزير . أما عندنا فقد أقر البرلمان للوزير أن ينقل بعد أخذ رأى مجلس الجامعة . فجعل رأى الجامعة استشاريا ، ورأى الوزير قاطعا على عكس ما هو واقع في فرنسا بالضبط .

وأكبر الظن أن المجلس لم يفتن إلى هذا التورط الذي اضطر إليه وزير التقاليد وفي صفتيه المعضلتين ! وكذلك تم لوزير المعارف محو استقلال الجامعة حتى في أشد أعمالها اتصالا بحياتها الداخلية ، فكل عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة خاضع لسلطان الوزير ، أو لسلطان الذين يصرفون الوزير . ويكفى أن يغضب الوزير ، أو أن يغضب المسيطرون على الوزير لينقل الأستاذ من الجامعة إلى حيث تريد له الحكومة . وقد تجرؤ الجامعة على الكلام فتأبى ، ولكن الوزير قادر على ألا يحفل بما تقول الجامعة .

وأجمل من هذا كله وأبدع أن وزير التقاليد أراد أن يدافع عن سلطانه هذا بالمنتقى لأنه فياسوف فتورط في سخف لم يفتن له مجلس الشيخ أيضا.

وهل فطن مجلس الشيوخ لكل شيء؟ زعم الوزير أن بعض الأساتذة قد
يتم بالتحرّض على الإضراب ويثبت عليه ذلك ، أو قد يتم باذاعة آراء
خطرة ، ويثبت عليه ذلك ، وإذن فيجب أن يترك للوزير الحق في نقله !
ولكن فيم أنشئ مجلس التأديب إذا لم يكن إليه محاكمة الذين يحرّضون على
الإضراب أو يفسدون آراء الشباب ؟ يجب أن نفهم من هذا أن سيكون
في الجامعة منذ اليوم مجلس للتأديب ترفع إليه الأمور الواضحة الجلية التي
يقال فيها نعم أو لا ، والتي يمكن أن يقام عليها الدليل . وسلطة أخرى هي
سلطة الوزير تقضى فيما لا يقوم عليه الدليل ، وإلتامسعى به الوشاة والجواسيس .
فاذا سئل الوزير عنه تسلم باحدى صفتيه وبأنه مسئول أمام البرلمان وأمام
الوطن وأمام الضمير !

والحامعيون يقبلون هذا ويرضونه ، ويتسم له مديرهم بالنيابة ، أمام
مجلس الشيوخ ! ما أكثر ما تحتمل النفوس من الضيم لتتمكن من أكل
العيش !